الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة السادسة والثلاثون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة الثانية والعشرون
المعقودة يوم الثلاثاء
٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

UN LIBRARY
NOV 24 1981
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين

الرئيس : السيد بروتود ينتغـرات (اندونيسيا)
رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويـات

البند ١٠٠ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ (تابع)

القراءة الأولى (تابع)

الباب ٨ ـ مكتب خدمات الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية
الباب ٢٠ ـ الرقابة الدولية على المخدرات
الباب ٢٢ ـ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث
الباب ٢٥ ـ محكمة العدل الدولية
الباب ٣٠ ـ اصدار سندات الأمم المتحدة
الباب ٢٨ ـ الادارة والمالية والتنظيم

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/36/SR.22
16 November 1981
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية: Chief, Official Records Editing Section, room A-3550, 866 United Nations Plaza (Alcoa Building).

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٥

البند ١٠٠ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ (تابع) [A/36/6 (المجلدان الاول والثاني) ، A/36/7 ، A/36/38]

القراءة الاولى (تابع)

١- الرئيس : أعلن انه تقرر عقب مشاورات غير رسمية النظر في هذه الجلسة في أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة التي لم تقدم لجنة البرنامج والتنسيق توصيات بشأنها .

الباب ٨ - مكتب خدمات الامانة العامة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٢- السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : لاحظ في معرض تقديمه تقرير اللجنة الاستشارية ان اللجنة اوصت بزيادة قدرها ٣٨ ٥٠٠ دولار. وقال ان هذه الزيادة تأتي نتيجة لتوصية اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة ٤-٦ من تقريرها ، وهي التوصية التي تدعو الى تقييد الاعتمادات المطلوبة في باب نفقات السفر للموظفين الذين يقومون بخدمة اجتماعات لجنة الادارة والتنسيق تحت الباب ٨ وليس تحت الباب ٤ كما يقترح ذلك الامين العام . واستدرك قائلا ان اللجنة الاستشارية لا توصي مع ذلك بالموافقة على مجموع الاعتماد المطلوب للجنة الادارة والتنسيق تحت بند نفقات السفر للموظفين الذين يوفدون لخدمة الدورات (٦٠٠ ٧٦ دولار) ، ولكنها توصي بزيادة الاعتمادات المطلوبة لنفقات السفر تحت الباب ٨ بمبلغ ٦٠ ٠٠٠ دولار .

٣- وأضاف ان اللجنة الاستشارية شرحت في الفقرة ٨-٤ من تقريرها موقفها فيما يتعلق باعادة تصنيف وظيفة من (ف-٤) الى (ف-٥) في دائرة الاجتماعات . ولاحظت اللجنة الاستشارية ان الحجج المستند اليها شبيهة بتلك التي قدمت في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ . وقال ان اللجنة الاستشارية غير مقتنعة بأن اعادة تصنيف وظيفة من (ف-٤) الى (ف-٥) يمكن تبريرها بنفس الحجج ولذلك لم يتسن لها الموافقة على الطلب . غير ان اللجنة الاستشارية ليس لها كما جاء في الفقرة ٨-٥ اى اعتراض على اعادة تصنيف وظيفة لمحرر انبا في قسم مراقبة التحرير بتخفيض رتبتها من ف-٣ الى ف-٢ واخيرا توصي اللجنة الاستشارية للسبب المذكور في الفقرة ١٧ من الفصل الاول بتخفيض الاعتمادات المطلوبة لبند الاتصالات تحت الباب ٨ بما مقداره ١ ٧٠٠ دولار.

٤- الرئيس : دعا اللجنة الى اتخاذ قرارها بشأن توصية اللجنة الاستشارية المتعلقة بالباب ٨.

٥- تمت الموافقة في القراءة الاولى على توصية اللجنة الاستشارية بفتح اعتماد بمبلغ ٣ ١٨٤ ٤٠٠ دولار تحت الباب ٨ لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣.

الباب ٢٠ - الرقابة الدولية على المخدرات

٦- السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال انه ليست لديه أية ملاحظات يبديها بشأن الباب ٢٠ .

../..

(السيد مسيلـــــــي)

٧- الرئيس : دعا اللجنة الى اتخاذ قرارها بشأن توصية اللجنة الاستشارية المتعلقة بالباب ٢٠.

٨- تمت الموافقة في القراءة الأولى على توصية اللجنة الاستشارية بفتح اعتماد بمبلغ ٦٨٢٢٠٠٠ دولار تحت الباب ٢٠ لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣.

٩- السيد بابندورب (الولايات المتحدة الأمريكية) : أشار أن بلده يعتبر أن الأنشطة التي تقوم بها المنظمة في مجال الرقابة الدولية على المخدرات أنشطة ذات أهمية بالغة . وأعرب عن أسف وفد الولايات المتحدة لعدم توخي تحديد الأولويات في طلب الاعتمادات وأعرب عن أمل بلاده في أن تأخذ الامانة العامة في الاعتبار ، في المستقبل ، رغبة الجمعية العامة في تحديد الأولويات بوضوح .

الباب ٢٢- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث

١٠- السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال في معرض تقديم تقرير اللجنة الاستشارية ان هذه اللجنة قدمت عددا من التوصيات المتعلقة بمسألة اعادة تصنيف بعض الوظائف ، وهي التوصيات الواردة في الفقرات ٢٢-٣ الى ٢٢-٥ من تقريرها وذلك على الرغم من أنها أوصت بالموافقة على كامل الاعتماد الذي طلبه الامين العام. وأضاف أنه يلفت انتبـــاه اللجنة الخامسة الى هذه الفقرات .

١١- السيد بالاماريتشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : أشار الى موقف وفد بلده بشأن زيادة المصاريف المرتبطة بالتضخم وهو الموقف الذي أعرب عنه خلال المناقشة العامة . وقـــال ان أهم نقطة يريد وفد الاتحاد السوفياتي أن يلفت اليها انتباه اللجنة هي مسألة تحويل بعـــض الوظائف التي كانت تمول سابقا من أموال خارجة عن الميزانية لادراجها في الميزانية العادية . وقال صحيح ان البعض قد يعترض قائلا ان الامين العام لم يقدم اي اقتراح في هذا المعنى في الميزانيـــة البرنامجية المقترحة المعروضة على اللجنة لكن هذا التحويل قد وقع خلال فترة السنتين الجاريـــة وذكّر بموقف حكومة الاتحاد السوفياتي التي اتخذت قرارا حازما بعدم المساهمة في تمويـــل أبـــواب الميزانية التي يجرى تحتها مثل هذا التحويل . ولذلك فان وفد الاتحاد السوفياتي لا يمكنـــه أن يوافق على توصية اللجنة الاستشارية المتعلقة بالباب ٢٢ ويطلب نتيجة لذلك الاقتراع عليها .

١٢- السيد تكاسو (اليابان) : أشار الى ان حكومة بلده قد أيدت دائما جهود مكتب المنسق وانها تساهم على نطاق واسع في الصندوق الاستئماني الخاص . ومن رأي ممثل اليابان أن مسألة تنسيق أنشطة المكتب قد كانت في الماضي موضوعا لمناقشات عديدة في اللجنة الخامسة وانه ينبغـــي احالة دراستها الى جهة أخرى .

١٣- وقال قائلا ان الوفد الياباني علم فيما يعتقد ان الامين العام قد درس مشكلة ادارة أنشطة المكتب وان دائرة التنظيم الاداري للامم المتحدة قد دعيت الى اجراء دراسة حول هذه النقطـــة وبوده ان يطلع على حالة تقدم هذه الدراسة .

(السيد تكاسو ، اليابان)

١٤ - أما فيما يتعلق بامكانية تعديل المقترحات التي قدمت في الميزانية البرنامجية المقترحة وفقا لنتائج تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن برنامج مكتب المنسق الذي ستقوم الهيئات الحكومية الدولية بالنظر فيه (أنظر الفقرة ٢٢-٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة) يرى الوفد الياباني أنه من الأفضل تحسين تنسيق انشطة المكتب بفضل استخدام الموارد الحالية في مجال الموظفين واستخدام أحكم بدلا من انشاء وظائف جديدة .

١٥ - وقال ان ما يتضح من الجدول ٢٢-١ من الميزانية البرنامجية المقترحة هو أن الأموال الخارجة عن الميزانية التي تمثل حصة هامة من ميزانية مكتب المنسق تظهر زيادة بنسبة ١٠ في المائة تقريبا بالنسبة الى فترة السنتين الحالية . ومن الصعب تقدير مبلغ الأموال الخارجة عن الميزانية تقديرا دقيقا وينبغي ان تكون التقديرات في هذا الميدان واقعية جدا . ومهما يكن من أمر فان الوفد الياباني يعارض تقييد بنود انفاق كانت تمول من قبل من الاموال الخارجة عن الميزانية في الميزانية العادية حتى فيما لو اتضح ان التبرعات الواردة أقل مما كان يتوقع .

١٦ - وأخيرا يأمل الوفد الياباني أن يحصل من ممثل الامين العام على ايضاحات فيما يتعلق باعادة تصنيف الوظيفة المشار اليها في الفقرة ٢٢-٣ من تقرير اللجنة الاستشارية وكذلك فيما يتعلق بنقل بعض الوظائف المشار اليه في الفقرة ٢٢-٥ من نفس التقرير .

١٧ - السيد بنك (يوغوسلافيا) : أشار الى أن حكومته تؤيد كل التأييد الأنشطة التي يقوم بها مكتب المنسق ولكنها تعارض تحويل وظائف تمول بواسطة الاموال الخارجة عن الميزانية الى الميزانية العادية .

١٨ - السيد محمد (نيجيريا) : قال أنه يود أن يعرف الأساس الذي اعتمد لحساب ميزانية الاستشاريين .

١٩ - السيد بيجن (مدير شعبة الميزانية) : قال أنه يود قبل كل شيء أن يشير الى أن شعبة الميزانية تحاول جهدها أن تعطي بيانات بالأرقام عن الموارد الخارجة عن الميزانية المتوقعة على نحو يكون أقرب ما يمكن الى الواقع ولكن ما يظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة هو في معظم الأحيان تقييم نسبي لهذه الموارد وذلك لسببين . عندما يبدأ حساب الأرقام لا تكون الشعبة في وضع يسمح لها أن تعرف بالتدقيق الالتزامات والتسديدات التي ستتم خلال السنتين التاليتين على عكس الحال بالنسبة للميزانية العادية . وفضلا عن ذلك فان الارقام التي تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة قد تم تقديرها في ربيع ١٩٨١ ومن الممكن ان تكون هذه التقديرات في بعض الحالات قد فات أوانها نسبيا . وأضاف مدير شعبة الميزانية أنه يأمل أن يتمكن المنسق المساعد من تقديم المزيد من الايضاحات بهذا الشأن .

٢٠ - وأشار السيد بيجن اجابة على سؤال الوفد الياباني ان دائرة التنظيم الاداري أجرت دراسة لمكتب المنسق ولكن التقرير المتعلق بهذه الدراسة لم يصدر بعد في شكله النهائي وأن ذلك سيتم قريبا .

٢١ — السيد تكاسو (اليابان) : سأل عما اذا كانت ستتاح الفرصة للجنة الخامسة بالنظر في التقرير المذكور أثناء الدورة الحالية أم انها ستتمكن فقط من دراسة الفصل المتصل بالموضوع من الميزانية المقترحة .

٢٢ — السيد بابندورب (الولايات المتحدة الامريكية) : قال انه يرى من غير المناسب تقييد وظائف كانت تمول سابقا من الاموال الخارجة عن الميزانية في الميزانية العادية . ومن ناحية أخرى وبما أنه لم يتخذ أى قرار بشأن اعادة تنظيم مكتب المنسق فان الوفد الامريكي لن يستطيع اعلان رأيه حاليا بشأن الباب ٢٢ ولهذا السبب فانه سيمتنع عن التصويت .

٢٣ — السيد بيجن (مدير شعبة الميزانية) : أشار ردا على ممثل اليابان ان اللجنة ستبحث في وقت لاحق ، تحت البند ١٠٤ المعنون " وحدة التفتيش المشتركة : تقارير وحدة التفتيش المشتركة " ، تقريرا عن تقييم مكتب المنسق وما يتصل به من ملاحظات الامين العام (A/36/73 و A/36/73/Add.1) وفضلا عن ذلك أشار الى أن تقارير دائرة التنظيم الادارى تقارير داخلية للأمانة العامة وانه فيما عدا الامانة العامة ليس لغير اللجنة الاستشارية حق الاطلاع عليها .

٢٤ — السيد بنك (يوغوسلافيا) : سأل عما اذا كان من الممكن ارجاء القرار بشأن الباب ٢٢ الى أن يتسنى للوفود المزيد من الوقت لدراسة الوثائق .

٢٥ — الرئيس : أشار الى أنه لا يزال امام اللجنة أن تنظر في عدة أبواب وأنه من المستحسن أن تتخذ اللجنة قرارا بشأن هذا الباب في أقرب وقت ممكن على أن تعود الى النظر في المسألة في وقت لاحق اذا لزم الأمر .

٢٦ — السيد بنك (يوغوسلافيا) : قال ان الوفد اليوغوسلافي سيؤيد توصية اللجنة الاستشارية ولكنه سيعارض تقييد تمويل وظائف كانت تمول من موارد خارجة عن الميزانية في الميزانية العادية على حساب الأنشطة المقيدة في البرامج كما يحدث ذلك في كل سنة .

٢٧ — السيد يونس (العراق) : قال ان بلده الذى يقدم تبرعات هامة للصندوق الاستئماني الخاص يولي أهمية خاصة للأنشطة التي تقوم بها الامم المتحدة في اطار الاغاثة في حالات الكوارث ولذلك فان الوفد العراقي سيصوت بتأييد فتح الاعتماد المطلوب في الباب ٢٢ .

٢٨ — السيد تكاسو (اليابان) : قال ان الوفد الياباني سيؤيد توصية اللجنة الاستشارية لأنه قد تلقى بصورة عامة اجابات مرضية على الاسئلة التي طرحها ولأنه تلقى من المنسق المساعد التأكيد بأنه في حالة عدم بلوغ الموارد الخارجة عن الميزانية المبلغ المتوقع لن يقيد الفارق في الميزانية العادية .

٢٩ — السيد بدرسين (كندا) : قال ان وفد بلاده سيصوت مؤيدا فتح الاعتماد المطلوب شريطة القيام بالتعديلات التي يمكن ادخالها فيما يتصل باعادة تنظيم مكتب المنسق .

٣٠- الرئيس : دعا اللجنة الى اتخاذ قرارها بشأن توصية اللجنة الاستشارية المتعلقة بالباب ٢٢ .

٣١- تمت الموافقة في القراءة الأولى على توصية اللجنة الاستشارية بفتح اعتماد بمبلغ ٣٠٠ ٢٥١ ٥ دولار تحت الباب ٢٢ لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ ، بغالبية ٨٢ صوتا مقابل ٩ وامتناع ٢ عن التصويت .

٣٢- السيد أينهاوس (المنسق المساعد لمكتب منسق الامم المتحدة للاغاثة في حالات الكوارث) : أشار ردا على ممثل اليابان الذي طلب ان يعرف الطريقة التي تم بها حساب مبلغ الاموال الخارجة عن الميزانية وهو ٣٠٠ ٦٠٩ ١ دولار ، ان هذا الرقم يشمل تمويل ١٣ وظيفة قد تلقى الصندوق الاستئماني الخاص تبرعات بشأنها . ويشمل من ناحية أخرى المبلغ المقدر لنفقات السفر والمواصلات الزائدة على النفقات التي تغطيها الميزانية العادية للفترة المالية السابقة . علما بأنه اذا لم تبلغ المساهمات في الصندوق الاستئماني الخاص هذا المبلغ فان مكتب المنسق سيخفض النفقات التي تمول حاليا بواسطة الصندوق الاستئماني الخاص . وقال ان مكتب المنسق لم يمنح من ناحية أخرى عقودا طويلة الأمد بالنسبة للوظائف الـ ١٣ المذكورة آنفا .

٣٣- وأشار السيد آينهاوس في معرض الاجابة على ممثل نيجيريا أن مبلغ ٠٠٠ ٦٥ دولار المتوقع تحت بند خدمات الاستشاريين سيكون مكملا للمخصصات المتواخمة المتوقعة في الميزانية العادية لهذا الغرض وسيستخدم لتمويل الدراسات التي سيقوم بها مكتب المنسق تنفيذا للقرارات التي اتخذها مؤتمر الامم المتحدة بشأن البلدان الاقل تقدما الذي انعقد مؤخرا في باريس في اطار الاستراتيجية الخاصة بالاغاثة في حالات الكوارث . ولقد كلفت الجمعية العامة مكتب المنسق باعداد اقتراح سيعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي وعلى الجمعية العامة للنظر فيه .

٣٤- السيد لحلو (المغرب) أعلن ان الوفد المغربي بتأييده لتوصيات اللجنة الاستشارية قد غطى الطرف عن ارثوذكسية الميزانية وأخذ بعين الاعتبار مسؤولية المنظمة في مجال الاغاثة في حالات الكوارث .

٣٥- السيد هاند (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) : تكلم باسم الدول العشر الاعضاء في الاتحاد الاوروبي فقال ان هذه الدول قد أيدت توصية اللجنة الاستشارية شريطة تعديل طلبات الاعتمادات نتيجة لاعادة النظر في أنشطة مكتب المنسق التي تجرى أثناء الدورة .

٣٦- السيد مونشي (جمهورية الكاميرون المتحدة) : قال ان وفد بلاده وان كان قد صوت بتأييد توصية اللجنة الاستشارية الا انه مع ذلك يدعو المسؤولين عن البرامج التي تدخل في اطار الاغاثة في حالات الكوارث الى تخفيض النفقات الادارية الى أقصى حد ممكن ولا سيما النفقات المتعلقة بالموظفين ، ومنح الأولوية للبرامج .

٣٧- السيد كابونجو تنزالا (زائير) : قال ان وفد زائير يؤيد الملاحظات التي أبدتها الوفود التي صوتت ضد توصية اللجنة الاستشارية ويشاطرها مخاوفها ولكنه قد صوت لفائدة فتح الاعتماد المطلوب نظرا لما يتسم به هذا المطلب من ضرورة عاجلة .

٣٨- السيد هايكي (استراليا) : أشار الى ان وفد استراليا قد صوت مؤيدا فتح الاعتماد المطلوب ولكنه يشاطر ممثلي المملكة المتحدة وكندا والولايات المتحدة التحفظات التي أعربوا عنها .

٣٩- السيد سيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : أشار الى أن طلب الاعتماد الذى قدمه الامين العام تحت الباب ٢٢ لا يتعلق بتحويل وظائف كانت تمول بواسطة أموال خارجة عن الميزانية الى الميزانية العادية . وقال انه لو كان الأمر يتعلق بذلك لكان الاقتراح قد عرض للبحث بالتفصيل واستلفت انتباه اللجنة الخامسة اليه . وان الاعتمادات المطلوبة لفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ لا تتضمن أى اقتراح من هذا النوع .

٤٠- السيد بالاماريتشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : لفت النظر الى أنه حتى فيما لو لم تكن الاقتراحات التي قدمها الامين العام لا تتعلق بتحويل وظائف كانت تمول بواسطة اموال خارجة عن الميزانية الى الميزانية العادية فان الباب ٢٢ يشمل اعتمادات مطابقة لهذه الوظائف التي حولت فيما قبل ولا سيما اثناء الدورة الخامسة والثلاثين . ولذلك صوت الوفد السوفياتي ضد فتح الاعتماد المطلوب تحت هذا الباب .

الباب ٢٥ - محكمة العدل الدولية

٤١ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال في معرض تقديم تقرير اللجنة الاستشارية أن الاعتماد المطلوب لمحكمة العدل الدولية يبلغ ٢٠٠ ٧٥٥ ٩ دولار. وأن اللجنة الاستشارية تطلب تخفيض الاعتماد بمبلغ ٣٠٠ ٣٦ دولار .

٤٢ - وأضاف ان اللجنة الاستشارية قد درست الاقتراح الداعي الى اعادة تصنيف وظيفة من رتبة ف - ٥ الى رتبة مد - ١ وهي وظيفة السكرتير الاول المكلف بتخطيط أعمال كاتب المحكمة وتنظيم الجلسات والاشراف على الخدمات اللغوية . وأشارت اللجنة الاستشارية انه توجد وظيفة برتبة مد - ١ وترى أنه ينبغي جمع الوظائف العالية الاخرى تحت سلطة هذا الموظف من رتبة مد - ١ . ولذلك فهي لا تقبل اعادة تصنيف الوظيفة المشار اليها وتوصي بتخفيض الاعتماد المطلوب بما مقداره ٤٠٠ ٩ دولار . أما فيما يتعلق بوظيفة الخدمات العامة - أي وظيفة مساعد كاتب المحكمة ، التي طلب اعادة تصنيفها من ع - ٤ الى ع - ٥ فان اللجنة الاستشارية ترى ان هذه الوظيفة مصنفة التصنيف المناسب وبالتالي توصي بتخفيض مبلغ الاعتماد المطلوب بما مقداره ٩٠٠ ٢٦ دولار .

٤٣ - أما فيما يتعلق بالوظائف الاربع من فئة الخدمات العامة المطلوبة التي يقوم بها الآن موظفون معينون لفترات محدودة فان اللجنة الاستشارية غير مقتنعة بضرورة تحويل هذه الوظائف الاربع الى وظائف دائمة لان حجم عمل المحكمة متغير . ولذلك فهي توصي بالموافقة فقط على انشاء وظيفتين من فئة الخدمات العامة وزيادة مبلغ الاعتمادات المتوقعة للموظفين المؤقتين بما يعادل مبلغ الوظيفتين وبهذه الصورة تعوض الزيادة في الاعتمادات المتوقعة للموظفين المؤقتين المكلفين بخدمات عامة بتخفيض الاعتمادات المطلوبة للوظائف الدائمة . وختاما توصي اللجنة الاستشارية بفتح اعتماد بمبلغ ٩٠٠ ٧١٨ ٩ دولار .

٤٤ - الرئيس : دعا اللجنة الى اتخاذ قرارها بشأن توصية اللجنة الاستشارية المتعلقة بالباب ٢٥ .

٤٥ - تمت الموافقة في القراءة الاولى على توصية اللجنة الاستشارية بفتح اعتماد بمبلغ ٩٠٠ ٧١٨ ٩ دولار تحت الباب ٢٥ لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ .

الباب ٣٠ - اصدار سندات الامم المتحدة

٤٦ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال في معرض تقديم تقرير اللجنة الاستشارية ان الامين العام طلب فتح اعتماد بمبلغ ٣٠٠ ٢٢٠ ١٧ دولار لدفع تكاليف السندات المباعة ولسداد الاصل . وتوصي اللجنة الاستشارية بتحويل هذا الطلب الى الجمعية العامة للنظر فيه واتخاذ قرار بشأنه .

٤٧ - السيد بالامارتشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : اشار الى ان وفد بلده قد أعرب اثناء المناقشة العامة عن اسفه لاستمرار وجود ترتيبات مخالفة للميثاق في الميزانية البرنامجية للمنظمة . وقال ان النفقات المترتبة على السندات التي اصدرتها المنظمة نتج عن عمليات غير مشروعة

(السيد بالامارتشوك، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

تمت في الماضي ، وان الاتحاد السوفياتي قد عارض هذه العمليات في حينها . وبالتالي فهو يرفض كل الالتزامات المالية التي نتجت عنها والتي تقع مسؤوليتها الكاملة على عاتق البلدان التي فرضت هذه العمليات على المنظمة ويطلب اجراء تصويت على فتح الاعتماد .

٤٨ - السيد ماجولي (ايطاليا) : لفت النظر الى أن اصدار هذه السندات كان قد تقرر لمعالجة الصعوبات المالية التي كانت تعاني منها المنظمة . وان حوالي ٢٠ دولة منها ايطاليا اكتتبت في هذا القرض الذى كانت شروطه ملائمة كثيرا للمنظمة بما ان فائدة السندات تبلغ ٢ في المائة تسدد على مدى ٢٥ عاما . وان هذه الدول التي اشتركت في هذا القرض بهدف صيانة الاستقرار المالي للمنظمة لها الحق اليوم في سداد قروضها وسداد الفوائد التي بلغ ميعادها .

٤٩ - وأضاف ان هذه المسألة تكتسي أهمية خاصة ولا سيما في هذا الوقت الذى تعاني فيه المنظمة ، من جديد ، من صعوبات مالية . وقال ان اعادة النظر في سداد السندات التي أصدرتها المنظمة سيكون له أثر سيئ على الرأى العام العالمي وسيحرم المنظمة من امكانية اللجوء من جديد الى هذه الوسيلة لتغطية احتياجاتها المالية كما تفعل ذلك العديد من البلدان والمنظمات الدولية . ولذا ينبغي حفاظا على الثقة في المنظمة الموافقة على الاعتماد المطلوب .

٥٠ - السيد غوبكسي (هنغاريا) والسيد ريتشر (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) : قالا انهما يعتبران النفقات المترتبة على السندات التي أصدرتها المنظمة مخالفة للميثاق ولذلك فانهما سيصوتان ضد فتح الاعتماد المطلوب .

٥١ - السيد نيكولسكيو (رومانيا) : قال ان النفقات المتوقعة تحت الباب ٣٠ ليس لها أساس شرعي . وان رومانيا شأنها شأن العديد من البلدان الاخرى لا تقبل بوضع هذه النفقات على عاتق الدول الاعضاء . ولذلك فانها ستصوت ضد فتح هذا الاعتماد .

٥٢ - الرئيس : دعا اللجنة الى اتخاذ قرارها بشأن فتح الاعتماد المطلوب تحت الباب ٣٠ .

٥٣ - تمت الموافقة في القراءة الاولى على فتح اعتماد بمبلغ ١٧ ٢٢٠ ٣٠٠ دولار تحت الباب ٣٠ لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ بغالبية ٧٣ صوتا مقابل ١٤ وامتناع ١ عن التصويت .

٥٤ - السيد توغو (منغوليا) : قال في معرض شرح تصويته ان وفد بلاده قد صوت ضد فتح الاعتماد المطلوب لان النفقات المعنية غير شرعية ومخالفة للميثاق .

٥٥ - السيدة كونوى (ايرلندا) : قالت انها صوتت لفائدة فتح الاعتماد المطلوب لان بلدها قد كان دائما مؤيدا لعمليات حفظ السلم التي تقوم بها الامم المتحدة .

الباب ٢٨ - الادارة والمالية والتنظيم

٥٦ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : أوصى في معرض تقديم تقرير اللجنة الاستشارية بتخفيض ما قيمته ٦٠٠ ٩٣٤ ٢ دولار من الاعتماد الذى طلبه الامين العام (٩٠٠ ٨٩٢ ٢٨٣ دولار) .

٥٧ - وفيما يتعلق بمكتب وكيل الامين العام للادارة والمالية والتنظيم (الجزء ألف) توصي اللجنة الاستشارية بناء على الاسباب المشار اليها في الفقرة ١٧ من الفصل الاول من تقريرها (A/36/7) بتخفيض ضئيل وهو مبلغ ٠٠٠ ٢ دولار من الاعتماد المطلوب تحت بند الاتصالات (الفقرة ٢٨ - ٧) .

٥٨ - وأشار السيد مسيلي الى أن الامين العام طلب بالنسبة لمكتب الخدمات المالية (الجزء باء) فتح اعتماد بمبلغ ٤٠٠ ٥٢٨ ١٣ دولار وأن اللجنة الاستشارية تقترح تخفيض هذا المبلغ بما مقداره ١٠٠ ٣٣ دولار ، وذلك لان اللجنة الاستشارية لا تعتقد ان اعادة تصنيف وظيفتي كاتب حسابات أقدم بشعبة الحسابات من رتبة ع - ٤ الى ع - ٥ لها ما يبررها (الفقرة ٢٨ - ١٣) . وبالتالي توصي اللجنة الاستشارية بعدم الموافقة على اعادة التصنيف المقترحة وتخفيض الاعتماد المطلوب بما مقداره ٦٠٠ ٣٠ دولار . ومن ناحية أخرى توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض الاعتماد المطلوب تحت بند الاتصالات بما مقداره ٠٠٠ ٢ دولار .

٥٩ - أما فيما يتعلق بمكتب شؤون الموظفين (الجزء جيم) توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض الاعتماد الذى طلبه الامين العام وهو ٢٠٠ ٢٨٧ ١٤ دولار بمبلغ قيمته ٣٠٠ ٤١ دولار . وتعتقد اللجنة الاستشارية بناء على الاسباب المبينة في الفقرة ١٧ من الفصل الاول من تقريرها انه يمكن تحقيق وفورات بمقدار ٠٠٠ ٦ دولار تحت بند المكالمات الهاتفية لمكتب الامين العام المساعد (الفقرة ٢٨-٢٤) . وترى اللجنة الاستشارية ان التزام جانب الحذر في تنظيم الموارد المتاحة لشعبة التوظيف يجب أن تتيح تحقيق وفورات بمبلغ ٠٠٠ ٢٠ دولار وتخفيض الاعتماد الذى طلبه الامين العام للشعبة بما قيمته ٠٠٠ ٢٢٨ دولار (الفقرة ٢٨-٢٩) . وقال ان الامين العام قد طلب اعادة تصنيف ثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة في شعبة ادارة شؤون الموظفين لرفعها الى رتبة رئيسية ع - ٥ وعرفت اللجنة الاستشارية استنادا الى المعلومات التي تلقتها ان احدى الوظائف من الرتبة الرئيسية ع - ٥ داخل الشعبة قد أعيرت لمكتب الامين العام المساعد لمنحها لمساعد خاص للامين العام المساعد . ونظرا لكون اللجنة الاستشارية قد أوصت بالموافقة على انشاء وظيفة من فئة الخدمات العامة من الرتبة الرئيسية ع - ٥ التي طلبها الامين العام لمساعد خاص للامين العام المساعد (الفقرة ٢٨-٢٢) فانها توصي بالموافقة فقط على اعادة تصنيف وظيفتين من جملة الوظائف الثلاث المقترح اعادة تصنيفها واعادة الوظيفة من ع - ٥ الرئيسية المعارة حاليا لمكتب الامين العام المساعد الى شعبة ادارة شؤون الموظفين . ولفت السيد مسيلي انتباه اللجنة الى

(السيد مسيلـــــي)

الفقرة ٢٨ - ٢٣ من تقرير اللجنة الاستشارية التي وافقت فيها هذه الاخيرة على طلب الامين العام بالاحتفاظ بوظيفة مؤقتة من الرتبة الرئيسية ع - ٥ لمساعد اداري يعمل بأمانة مجلس ادارة مدرسة الامم المتحدة الدولية ولكنها توصي مع ذلك الامين العام بأن يقوم لدى وضع الميزانية البرنامجية لفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، بتحديد ما اذا كان من الضروري مواصلة اقتطاع الاعتمادات لتمويل منح دعم من هذا القبيل للمدرسة من الميزانية العادية . وأخيرا توصي اللجنة الاستشارية بتحويل وظيفة واحدة فقط برتبة ف - ٥ وهي وظيفة رئيس قسم تصنيف الوظائف في شعبة التنسيق ، على أن تظل الوظيفتان الاخريان من الفئة الفنية وظائف مؤقتة (الفقرة ٢٨-٢٥).

٦٠ - وأردف قائلا ان اللجنة الاستشارية توصي بتخفيض الاعتماد المطلوب لمكتب الخدمات العامة (نيويورك) (الجزء دال) بمبلغ مقداره ٤٠٠ ٣٣١ ١ دولار. أما فيما يتعلق بطلب اعادة تصنيف وظيفة رئيس دائرة الامن والسلامة من رتبة ف - ٥ الى مد - ١ أشار السيد مسيلي الى ان الموظف السابق برتبة مد - ١ كان يشغل وظيفة مستعارة وانه قد أعيد توزيع هذه الوظيفة ولم تعد متاحة بعد تقاعد شاغلها ولذلك توصي اللجنة الاستشارية وان كانت تعارض انشاء وظيفة برتبة مد - ١ الرئيس هذه الدائرة أن يسعى الامين العام الى تحقيق تلك النتيجة عن طريق اعادة التوزيع . (الفقرة ٢٨-٤٠) ولاحظت اللجنة الاستشارية انها كانت قد رفضت فيما مضى طلب اعادة تصنيف وظيفة رئيس دائرة موظفي الخدمة المدنية الميدانية من رتبة ف - ٤ الى رتبة ف - ٥ عندما بحثت الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠ / ١٩٨١ . وانه لم تقدم أدلة جديدة تبين ان مستوى المسؤوليات المنوطة بهذه الوظيفة قد تغير بصورة تكفي لتبرير اعادة تصنيفها وعليه فان اللجنة الاستشارية توصي برفض ذلك من جديد مما سيؤدي الى تخفيض الاعتماد المطلوب بما قيمته ٨٠٠ ١٩ دولار (الفقرة ٢٨ - ٤٩). وأوصت اللجنة الاستشارية أيضا بتخفيض قيمته ٩٠٠ ٢ دولار لانها علمت أن الدعم المقدم في ميدان الادارة والسوقيات لمراكز الامم المتحدة للاعلام قد أسند الآن الى ادارة شؤون الاعلام (الفقرة ٢٨-٥٠). وقال ان ممثلي الامين العام قد أبلغوا اللجنة الاستشارية بأن الاعتماد المطلوب تحت بند الاضاءة والتدفئة والطاقة والماء قد قدر تقديرا مغالى فيه وعليه فان اللجنة توصي بتخفيض مبلغه بما قيمته ٢٠٠ ٣٨٩ دولار (الفقرة ٢٨-٥٤). وتوصي اللجنة الاستشارية أيضا بالموافقة على خدمات عامل واحد كهربائي من الدرجة الاولى بدلا من عاملين (الفقرة ٢٨-٥٣). كما توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض الاعتماد المطلوب تحت بند الاحتياجات الشاملة للاتصالات بما قيمته ٤٠٠ ١٦٣ دولار ذلك ان التقدير الاصلي كان مغالى فيه (الفقرة ٢٨-٥٥) ولاحظ السيد مسيلي ان الاعتماد المطلوب لاستئجار خط بين نيويورك وجنيف بمبلغ ٩٠٠ ٣٢ ١ دولار يعكس زيادة في الموارد بما قيمته ٣٠٠ ٣٩٢ دولار بمعدل فترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ نتيجة للاقتراح بمد خط اضافي بين نيويورك وجنيف لاستخدامه في الاتصالات الهاتفية ونقل المعلومات . وقال ان اللجنة الاستشارية مقتنعة بأنه يجب دعم هذا الاقتراح بمعلومات مفصلة أكثر وتوصي بأن يقوم الامين العام بدراسة جديدة لعرضها في اطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ . والى ذلك

(السيد مسيلـــــي)

الحين توصي اللجنة بحذف الاعتماد المطلوب لاستئجار الخط الاضافي وقيمته ٣٠٠ ٣٩٢ دولار (الفقرة ٢٨-٥٧).

٦١ - وأوصت اللجنة الاستشارية في الفقرات ٢٨-٦٠ ، ٢٨-٦٢ ، ٢٨-٦٣ من تقريرهـــا بتخفيض اعتمادات مختلفة وبوجه خاص تخفيض المبلغ المطلوب لشراء الاثاث والمعدات بما قيمتـــه ٨٠٠ ٢٨٩ دولار.

٦٢ - ومضى قائلا ان اللجنة الاستشارية لم تستطع الموافقة على طلب اعادة تصنيف وظيفة في دائرة التنظيم الادارى من ف - ٥ الى مد - ١ (الجزء هاء). وذلك لان ملاك الموظفين سيحتـــوى بالاضافة الى المدير المتقدم على ثلاث وظائف من رتبة مد - ١ و ٣ من رتبة ف - ٥ و ٣ من رتبـــة ف - ٤ ووظيفة واحدة من رتبة ف - ٣ من جملة ١١ وظيفة وبما أن الدائرة تستخدم بالاضافة الـــى ذلك مواردها من الموظفين بطريقة مرنة فان اللجنة غير مقتنعة بضرورة انشاء وظيفة اضافية من رتبـــة مد - ١ وتوصي بعدم الموافقة على اعادة التصنيف المقترحة (الفقرة ٢٨-٦٧).

٦٣ - وتوصي اللجنة الاستشارية بفتح اعتماد بمبلغ ٠٠٠ ٨٩١ ٣ دولار الذى طلبه الامين العام لشعبة المراجعة الداخلية للحسابات (الجزء واو). وفي هذا الصدد لفت السيد مسيلي انتبـــاه اللجنة الى الطلب الذى وجهته اللجنة الاستشارية الى الامين العام لكي يقدم تقريرا الى الجمعية العامة بشأن تنفيذ توصية مجلس مراجعي الحسابات المتعلقة بتحسين المراجعة الداخلية للحسابات عند تقديم الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ (الفقرة ٢٨-٧٢).

٦٤ - وفيما يتعلق بشعبة التجهيز الالكتروني للبيانات ونظم المعلومات (الجزء زاى) فـــــان الاعتراض الوحيد للجنة الاستشارية يتعلق باعادة تصنيف وظيفة محلل نظم أقدم من رتبة ف - ٤ الى ف - ٥ للاسباب المبينة في الفقرة ٢٨ - ٧٩ من تقريرها.

٦٥ - وأردف قائلا انه فيما يتعلق بشعبة الادارة (جنيف) (الجزء طاء) توصي اللجنة الاستشارية باستبقاء وظيفة لمتخصص في تصنيف الوظائف (ف - ٤) على أساس مؤقت وفقا للتوصية التي أعربـــت عنها في الفقرة ٢٨ - ٢٥ من تقريرها (الفقرة ٢٨-٩٠).

٦٦ - وفيما يتعلق بشعبة الخدمات العامة (جنيف) (الجزء طاء) توصي اللجنة الاستشاريـــة بتخفيض مجموعه ١٠٠ ٢٨٤ دولار. وتوصي اللجنة بالموافقة على وظيفة اضافية مطلوبة لموظف تنفيـــذي لاسلكي الامر الذى سيتيح تحقيق وفورات هامة من ساعات العمل الاضافية وتخفيض الاعتماد المطلوب لهذا الغرض بما قيمته ٠٠٠ ٣٠ دولار (الفقرة ٢٨-٩٥). ولم توافق اللجنة الاستشارية علـــى الاقتراحات المتعلقة باعادة تصنيف وظيفة رئيس وحدة المباني والمنتزهات والحدائق ولا وظيفـــة رئيس وحدة النقل والسفر والاسكان. وذكر السيد مسيلي أن هذه الاقتراحات كانت قد قدمت فيمـــا قبل في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ وأن اللجنة الاستشارية لم توافق عليها

(السيد مسيلـــــي)

آنذاك وبما انها لم تتلق أى معلومات جديدة تحملها على تغيير موقفها فانها توصي بعدم الموافقة على اعادة التصنيف المطلوبة الامر الذى سيتيح تحقيق وفورات بما قيمته ٨٠٠ ٤١ دولار. وتوصـــي اللجنة الاستشارية فضلا عن ذلك بتخفيض الاعتماد المطلوب لاستئجار المعدات وصيانتها بما قيمتـه ٣٠٠ ١٢ دولار وتخفيض الاعتماد المطلوب للخدمات المشتركة بما قيمته ٠٠٠ ٢٠٠ دولار (الفقـرة ٢٨ - ١٠٥).

٦٧ - وتطرق السيد مسيلي للجزء ياء المتعلق بتدريب الموظفين (نيويورك، جنيف، اللجـــان الاقليمية) فأشار الى أن اللجنة الاستشارية توافق على الاعتمادات التي طلبها الامين العام باستثناء الاعتماد المتعلق بنفقات السفر للموظفين بمناسبة المسابقات التي تطلب تخفيضها بما قيمته ٩٠٠ ٢٧ دولار. وأشار الى أن دروس اللغات للموظفين كانت موضوعا لتقرير منفصل للامين العام (A/C.5/36/2) وتقرير منفصل للجنة الاستشارية (A/36/7/Add.2) وسيتم النظر فيهما في وقت لاحق.

٦٨ - وأضاف قائلا ان اللجنة الاستشارية توافق على الاعتماد المطلوب تحت بند النفقات المختلفة (الجزء كاف).

٦٩ - وفيما يتعلق بالخدمات الادارية الممولة بصورة مشتركة (الجزء لام) أشار السيد مسيلي الى أن الموارد اللازمة للجنة الخدمة المدنية الدولية ستعرض في وقت لاحق (الفقرة ٢٨-١٢١). وأضاف أن اللجنة الاستشارية لا تؤيد طلبات اعادة تصنيف وظيفة من رتبة ف - ٤ الى ف - ٥ ووظيفة مـــن ف - ٣ الى ف - ٤ ووظيفة من ف - ٢ الى ف - ٣ في أمانة وحدة التفتيش المشتركة (الفقـــــرة ٢٨ - ١٢٤). وأخيرا توصي اللجنة بالموافقة على الاعتماد الذى طلبه الامين العام بمبلـــــغ ٦٠٠ ٣٥٠ دولار لأمانة اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (الفقرة ٢٨ - ١٢٥).

٧٠ - وفيما يتعلق بالخدمات الادارية (فيينا) (الجزء ميم) أشار السيد مسيلي الى أن اللجنـة الاستشارية قدمت تحت الرمز (A/36/7/Add.1) تقريرا منفصلا عن المركز الدولي لفيينا سيعرض للنظر فيه في وقت لاحق. وقد بينت اللجنة الاستشارية في الصفحة ٢٠١ من تقريرها توزيع تكاليـــــف الخدمات التي تقدمها الامم المتحدة ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية للمركز الدولي بفيينـا. وقد بلغت النفقات المتوقعة تحت بند الخدمات المشتركة ٦٠٠ ٨٠٠ ٢٨ دولار، بينما بلغـــت التكاليف المتعلقة بدائرة المباني ودائرة الامن والسلامة وبدروس اللغات ٩٠٠ ٥٥٥ ٩ دولار أى ما مجموعه ٥٠٠ ٨٥٦ ٣٧ دولار تتحمل منها الامم المتحدة ٩٠٠ ٧٧٩ ٢٢ دولار وتتحمل المبلـــغ المتبقي الوكالة الدولية للطاقة الذرية (٤٠٠ ٣٣٦ ١٢) دولار ووكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى (٦٠٠ ٤١٦ ٢ دولار) ومنظمات أخرى (٦٠٠ ٣٢٣ دولار) وهي المبالغ الواردة في الباب ٢ من الايرادات.

٧١ - وأضاف السيد مسيلي أن اللجنة الاستشارية توصي اللجنة بالموافقة على الاعتماد المطلـوب لمكتب الامم المتحدة في فيينا وكذلك الاعتماد المطلوب لدائرة الامن والسلامة ومن ناحية أخرى فـان

(السيد سيلـــــي)

اللجنة لا توافق على طلب تحويل وظيفتين من فئة الخدمات العامة و ١٤ وظيفة للعاملين اليدويين في دائرة المباني الى وظائف دائمة وتوصي بالاستمرار في تمويل هذه الوظائف بواسطة الاعتمـــادات المرصودة للعاملين المؤقتين . وقال ان هذه التوصية لا تترتب عليها أى آثار بالنسبة للمبلغ الاجمالـي المطلوب (الفقرة ٢٨-١٣٣) . وقال ان اللجنة الاستشارية مقتنعة من ناحية أخرى انه من الممكـــن تحقيق وفورات خلال الفترات التي يشتد فيها العمل وتوصي نتيجة لذلك بتخفيض المبلغ المطلـــوب لدائرة المباني تحت بند العاملين المؤقتين المكلفين بمهام عامة بما قيمته ٦٠٠ ٨٦ دولار . أما فيمـا يتعلق بالخدمات العامة الاخرى فان اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة فقط على ثلاث من الوظائـف الاربع المطلوبة مما سيؤدى الى تخفيض الاعتماد المطلوب تحت هذا البند بما قيمته ٧٠٠ ٣١ دولار (الفقرة ٢٨-١٣٥) .

٧٢ - وقال السيد سيلي في ختام كلمته ان الاعتمادات المطلوبة للخدمات المشتركة معروضة فـي الفقرات ٢٨-١٣٦ الى ٢٨-١٣٨ من التقرير . وأضاف ان اللجنة الاستشارية قررت انه من الممكـن تحقيق وفورات وأوصت بتخفيض الاعتماد الذى طلبه الامين العام للخدمات المشتركة بما قيمته مليـــون دولار . ونتيجة لمجموع التخفيضات التي أوصت بها اللجنة الاستشارية ينبغي تخفيض تقديرات الايرادات في الباب ٢ من الايرادات (الايرادات العامة) بما قيمته ٣٠٠ ٧٠١ دولار .

رفعت الجلسة الساعـــة ١٣/٠٠